

صحيح الإمام مسلم: اسمه، سبب تأليفه، منزلته: (١)

ألفه: الإمام مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ الْقُشَيْرِيِّ—وسماه: "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم". -راجع ترجمته رحمه الله في الحاشية - : يتبع فيه منهج شيخه وأستاذه البخاري رحمهما الله. وقد ذكر النووي أن جملة أحاديثه اثنا عشر ألفاً وبجذف المكرر نحو أربعة آلاف. وفي طبعة المكنز ٣٠٣٣ دون ذلك. يرجع ذلك إلى اختلافهم في عد المتابعات التي يذكرها في كل باب. ومع أن مسلماً قد أخذ عن البخاري واستفاد منه إلا أنه قد شاركه في أكثر شيوخه.

منزلة صحيح مسلم:

منزلة صحيح مسلم وشروطه دون شروط الإمام البخاري، فقد أخرج في المتابعات لرواة لم يخرج لهم البخاري. وهو مرتب على الأبواب الفقهية، وكل أحاديثه صحيحة، ومجرد العزو إليه يعني الصحة، إلا حديثاً

١ - هو: مُسْلِمُ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ الْقُشَيْرِيِّ هُوَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ، الْحَافِظُ، الْمُجَوِّدُ، الْحَجَّةُ، الصَّادِقُ، أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ وَرْدِ بْنِ كَوْشَادِ الْقُشَيْرِيِّ، النَّبْسَابُورِيِّ، صَاحِبُ (الصَّحِيحِ)، فَلَعَلَّهُ مِنْ مَوَالِي قُشَيْرٍ. قِيلَ: إِنَّهُ وُلِدَ: سَنَةَ أَرْبَعِ وَمِائَتَيْنِ.

وَسَمِعَ: بِالْعِرَاقِ، وَالْحَرَمَيْنِ، وَمِصْرَ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ: رَأَيْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَأَبَا حَاتِمٍ يَقْدِمَانِ مُسْلِمًا فِي مَعْرِقَةِ الصَّحِيحِ عَلَى مَشَائِخِ عَصْرِهِمَا.

وَسَمِعْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ مَنْصُورٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ زَاهَوِيَةَ ذَكَرَ مُسْلِمًا، فَقَالَ بِالْفَارِسِيَّةِ كَلَامًا مَعْنَاهُ: أَيُّ رَجُلٍ يَكُونُ هَذَا!؟

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ: كَانَ مُسْلِمٌ ثِقَةً مِنَ الْحَفَاطِ، كَتَبْتُ عَنْهُ بِالرِّيِّ، وَسُئِلَ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: صَدُوقٌ.

قَالَ أَبُو فُرَيْشٍ الْحَافِظُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ يَقُولُ: حَفَاطُ الدُّنْيَا أَرْبَعَةٌ: أَبُو زُرْعَةَ بِالرِّيِّ، وَمُسْلِمُ بْنُ نَيْسَابُورٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ الدَّارِمِيُّ

بِسَمْرَقَنْدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بِبُخَارَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْمَاسْرُجِسِيُّ: سَمِعْتُ مُسْلِمًا يَقُولُ: صَنَعْتُ هَذَا (المُسْنَدَ الصَّحِيحَ) مِنْ ثَلَاثِ مِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ مَسْمُوعَةٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْرَبِيِّ: قَلَّ مَا يُقْوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمًا مِمَّا تَبَيَّنَ مِنَ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَنْدَةَ: سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ النَّبْسَابُورِيَّ الْحَافِظَ يَقُولُ: مَا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ كِتَابٌ أَصَحَّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمٍ.

وَقَالَ مَكِّيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ مُسْلِمًا يَقُولُ: عَرَضْتُ كِتَابِي هَذَا (المُسْنَدَ) عَلَى أَبِي زُرْعَةَ، فُكِّلَ مَا أَشَارَ عَلَيَّ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَنْ لَهُ عِلَّةٌ وَسَبَبٌ تَرَكْتَهُ، وَكُلُّ مَا قَالَ: إِنَّهُ صَحِيحٌ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ، فَهُوَ الَّذِي أَخْرَجْتِ.

وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يَكْتُبُونَ الْحَدِيثَ مَا تَبَيَّنَتْ سَنَةٌ، فَمَدَارُهُمْ عَلَى هَذَا (المُسْنَدِ).

نُوفِيَّ مُسْلِمٍ: فِي شَهْرِ رَجَبٍ، سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، بِنَيْسَابُورٍ، عَنْ بَضْعِ وَخْمِسِينَ سَنَةً، وَقَبْرَهُ يَزَارُ.

راجع ترجمته رحمه الله في: سير أعلام النبلاء ٥٥٩/١٢-٥٨٠ (٢١٧) وتذكرة الحفاظ ٥٨٨/٢ (٦١٣ ٩)

واحدًا انتقده أهل العلم ورجحوا وقفه، وهو حديث أبي هريرة قال أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال «خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الثُّرَيَّةَ يَوْمَ السَّبْتِ وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ...» الحديث (٢).

أيهما أصح ؟ صحيح البخاري أم صحيح مسلم:

سبق أن ذكرت أن صحيح البخاري هو الأصح، فقد صرَّح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصَّحَّة، ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه (٣). إلا ما نُقِلَ عن أبي عليِّ النَّيسابوري (٤) أنه قال: ما تحت أديم السماء أصحُّ من كتاب مسلم (٥)؛ فلم يُصرَّح بكونه أصحَّ من صحيح البخاري؛ لأنَّه إنما نَمَى وجود كتاب أصحَّ من كتاب مسلم؛ إذ المنفِيُّ إنما هو ما تفتَّضيه صيغَةُ أَفْعَلَ من زيادة صحَّة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصَّحَّة، يمتاز بتلك الزيادة عليه، ولم يَنفِ المساواة.

وكذلك ما نُقِلَ عن بعض المغاربة أنَّه فضَّلَ صحيح مسلم على صحيح البخاري؛ فذلك فيما يرجع إلى حُسن السِّياق وجوْدَة الوَضْع والترتيب.

ولم يُفصِّح أحدٌ منهم بأنَّ ذلك راجع إلى الأصحِّيَّة، ولو أفصحوا به لردَّه عليهم شاهدُ الوجود، فالصِّفات التي تدور عليها الصَّحَّة في كتاب البخاري أتمُّ منها في كتاب مسلم وأشدُّ، وشرطُه فيها أقوى وأسدُّ. أمَّا رُجحانه من حيث الاتصال؛ دون التعليقات والتراجم، فلا شتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرَّة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة.

٢ - أخرجه مسلم في الصحيح رقم ٧٢٣١ وقال ابن كثير في تفسيره ٩٩/١: هذا الحديث من غرائب صحيح مسلم وقد تكلم عليه ابن المدني والبخاري وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأن أبا هريرة إنما سمعه من كلام كعب الأحمبار، وإنما اشتبه على بعض الرواة، فجعله مرفوعاً. وقال القاسمي في الفضل المبين على عقد الجواهر الثمين ص ٤٣٢: هذا الحديث طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثله البخاري وغيرهما... وقد ثبت في الكتاب العزيز وبالأحاديث المتواترة أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا عند أهل الكتاب، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا المنقول الثابت في أحاديث وأثار آخر، ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الأيام السبعة، وهو خلاف ما أخبر به القرآن. وعلى كل فالحديث فيه أيوب بن خالد الأنصاري قال فيه ابن حجر: فيه لين.

٣ - النكت على ابن الصلاح (٢٨٣/١) وتوضيح الأفكار (٤٨/١).

٤ - هو الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري، أبو علي ٢٧٧-٣٤٩هـ.

٥ - امتاز مسلم بحسن السِّياق، وجمع الأحاديث وضبط طرقها، لكن البخاري تساهل في هذا بنقطة الأحاديث تفريقها على حسب الحاجة إليها، ومسلم كانت له عناية بحسن السِّياق وجمع الأسانيد حتى يتضح للقارئ الحديث بطرقه كلها في موضع واحد.

وَأَمَّا رُجْحَانُهُ مِنْ حَيْثُ الْعَدَالَةُ وَالضَّبْطُ؛ فَلَأَنَّ الرَّجَالَ الَّذِينَ تُكَلِّمَ فِيهِمْ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ أَكْثَرُ عَدَدًا مِنْ الرَّجَالِ الَّذِينَ تُكَلِّمَ فِيهِمْ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، مَعَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يُكْثِرْ مِنْ إِخْرَاجِ حَدِيثِهِمْ، بَلْ غَالِبُهُمْ مِنْ شِيُوخِهِ الَّذِينَ أَخَذَ عَنْهُمْ وَمَارَسَ حَدِيثَهُمْ، بِخِلَافِ مُسْلِمٍ فِي الْأَمْرَيْنِ (٦).

وَأَمَّا رُجْحَانُهُ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الشُّذُوذِ وَالْإِعْلَالِ؛ فَلَأَنَّ مَا انْتَقَدَ عَلَى الْبُخَارِيِّ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَقَلُّ عَدَدًا مِمَّا انْتَقَدَ عَلَى مُسْلِمٍ، هَذَا مَعَ اتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ كَانَ أَجَلَّ مِنْ مُسْلِمٍ فِي الْعُلُومِ وَأَعْرَفَ بِصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ مِنْهُ، وَأَنَّ مُسْلِمًا تَلْمِيزُهُ وَخَرِيجُهُ، وَلَمْ يَزَلْ يَسْتَفِيدُ مِنْهُ وَيَتَّبِعُ آثَارَهُ حَتَّى لَقِيَ الدَّارِقُطِيَّ (٧):
لَوْلَا الْبُخَارِيُّ لَمَا رَاحَ مُسْلِمٌ وَلَا جَاءَ (٨).

ولأجل ترجح شرط البخاري على غيره فقدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث. ثم صحيح مسلم؛ لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول أيضاً، سوى ما غلغل. ثم يُقدّم ترجيحاً من ناحية الصحة ما وافقه شرطهما؛ لأن المراد به رواهما مع باقي شروط الصحيح، ورواها قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق الزور، فهم مُقدّمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يُخرُج عنه إلاً بدليل.

٦ - قال السيوطي في التدريب ص ٩٧/١

أولهما: الذي عليه الجمهور: لأنه أشد اتصالاً وأتقن رجالاً، وبيان ذلك من وجوه: أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون، ولا شك أن التخرّيج عن من لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخرّيج عن من تكلم فيه، إن لم يكن ذلك الكلام قادحاً

ثانيها: إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من تخرّيج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كثيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وحمام بن سلمة عن ثابت، وغير ذلك.

ثالثها: إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم عرف جيداً من غيره، بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخرّيج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين فمن بعدهم، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفة ممن تقدم عنهم.

رابعها: إن البخاري يخرج عن الطبقة الأولى البالغة في الحفظ والإتقان، ويخرج عن طبقة تليها في الثبوت وطول الملازمة اتصالاً وتعليقاً، ومسلم يخرج عن هذه الطبقة أصلاً كما قرره الحازمي

٧ - علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، البغدادي، أبو الحسن، ٣٠٦-٣٨٥هـ، يُضرب به المثل في الحفظ والإتقان في الحديث، له مصنفات في الحديث تشهد بإمامته ونكاته، له مصنفات كثيرة منها: السنن، والعلل وغيرها

٨ - راجع في تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم: الفصل الثاني من هدي الساري، وتدريب الراوي، للسيوطي، ٨٨-٩٨ وغيرهما.

إذن الصحيح درجات ومراتب، وهذا الترجيح إجمالي؛ فليس من لازمه تفضيل كل درجة على التي بعدها مطلقاً في كل حديث؛ فقد يرد حديث على شرط مسلم أقوى من حديث على شرط البخاري، وهذا لا ينقض القاعدة العامة هذه". وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وُصِفَتْ بكونها أصحَّ الأسانيد كما ليك عن نافع عن ابن عمر؛ فإنه يُقدَّم على ما انفرد به أحدهما مثلاً، لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال اهـ(٩).

هل استوعب الصحيحان جميع الأحاديث الصحيحة؟ وهل التزمنا بشروطهم؟

لم يستوعب البخاري ومسلم كل الصحيح في صحيحيهما، ولا التزمهما، فقد قال البخاري: "أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح خشية أن يطول الكتاب" (١٠). فترك -رحمه الله- رواية كثير من الأحاديث الصحيحة في كتابه خشية أن يطول الكتاب فيمل الناس من طوله.

وكذلك صنع مسلم -رحمه الله- فقال: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعت عليه". يعني ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه... قاله ابن الصلاح. "ورجح المصنف في «شرح مسلم» أن المراد ما لم تختلف الثقات فيه في نفس الحديث متناً وإسناداً، لا ما لم يختلف في توثيق روايته. قال: ودليل ذلك أنه سُئل عن حديث أبي هريرة: «فإذا قرأ فأنصتوا». هل هو صحيح؟ فقال: عندي هو صحيح. فقيل: لم تضعه هنا؟ فأجاب بذلك. وقال البلقيني: أراد مسلم إجماع أربعة، أحمد بن حنبل، وابن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني.

قال السيوطي: لكن إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابيه، ولم يُخرَجاً له نظيراً، ولا ما يقوم مقامه فالظاهر أنَّهما ما اطلعا فيه على علة، ويُحتمل أنَّهما نسيأه أو تركاه خشية الإطالة، أو رأيا أن غيره يسُد مسده" (١١).

هل فاتهما شيء كثير من الصحيح؟

٩ - راجع: ألفية العراقي في علوم الحديث ص ٥. شرح التبصرة والتذكرة ٤٣/١. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٣٦/١. نزهة النظر ص ٧١ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢٥/١. تيسير مصطلح الحديث ص ٣٧ وغيرها.

١٠ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٢٥/١.

١١ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٥٥/١.

نقل السيوطي عن الحافظ أبو عبد الله ابن الأخرم، قال: "ولم يُفْتَهَمَا منه إلا القليل!!" وأنكر هذا القول الحازمي والإسماعيلي، فقد قال البخاري: وما تركتُ من الصِّحاح أكثر^(١٢). وقال العِرَاقِيُّ: في هذا الكلام نظر، لقول البُخَارِيِّ: أحفظُ مئة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف حديث غير صحيح. قال ابن الصَّلَاح: "والمستدرک للحاکم کتابٌ کبیر یَشْتَمِلُ مِمَّا فَاتَهُمَا على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال، فإنه يَصْفُو له منه صحيح كثير^(١٣)".

قال: ولعلَّ البُخَارِيِّ أراد بالأحاديث المكررة الأسانيد والموقوفات، فربما عدَّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين.

قال الإمام أحمد: صحَّ سبعمائة ألف وكسر. وقال: جمعتُ في "المسند" أحاديث انتخبتها من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً.

أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلماً؟

نجدها في الكتب المعتمدة المشهورة كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم والسنن الأربعة وسنن البيهقي، ومسند أبي عوانة، وسنن الدارمي، ومسند أحمد ومعجم الطبراني الثلاث، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومسند الحميدي، والطيبالسي، وشرح معاني الآثار ومشكل الآثار للطحاوي... وغيرها ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من التنصيص على صحته.

ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان؟

سبق أن ذكرت أنَّ البخاري ومسلماً لم يُدْخِلَا في صحيحيهما إلا ما صحَّ، وأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول. فما هي الأحاديث المحكوم بصحتها والتي تلقتها الأمة بالقبول؟ والجواب هو: أن ما رواه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته.

^{١٢} - في تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٥٦/١.

^{١٣} - مقدمة ابن الصلاح ٢/١.

وأما ما حذف من مبدأ إسناده راو أو أكثر ويسمى المعلق^(١٤) وهو في البخاري كثير، لكنه في تراجم الأبواب ومقدمتها، ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتة، أما في مسلم فليس فيه من ذلك إلا حديث واحد في باب التيمم لم يصله في موضع آخر فحكمه كما يأتي^(١٥):

قال السيوطي رحمه الله^(١٦): " ما رَوَاهُ أَي: الشَّيْخَانِ بِالْإِسْنَادِ الْمُتَّصِلِ فَهُوَ الْمَحْكُومُ بِصِحَّتِهِ، وَأَمَّا مَا حَذَفَ مِنْ مُبْتَدَأِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرٌ، وَهُوَ الْمَعْلُوقُ، وَهُوَ فِي الْبُخَارِيِّ كَثِيرٌ جَدًّا كَمَا تَقَدَّمَ عَدَدُهُ، وَفِي مُسْلِمَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي التَّيْمِمِ^(١٧): وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو عَوَانَةَ.

وفيه أيضًا موضعان في الخُذُودِ وَالْبُيُوعِ، رَوَاهُمَا بِالتَّعْلِيقِ عَنِ اللَّيْثِ، بَعْدَ رَوَايَتِهِمَا بِالِاتِّصَالِ، وَفِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ مَوْضِعًا، كُلُّ حَدِيثٍ مِنْهَا رَوَاهُ مُتَّصِلًا، ثُمَّ عَقِبَهُ بِقَوْلِهِ: وَرَوَاهُ فُلَانٌ.

إذًا ما في مسلم من المعلقات نادر، لكن وقع في البخاري كثير من المعلقات.

وأكثر ما في البخاري من ذلك مؤصول في موضع آخر من كتابه، وإنما أوردته معلقًا اختصارًا، ومجانبة للتكرار، والذي لم يوصله في موضع آخر، مئة وستون حديثًا، وصلها الحافظ ابن حجر في تأليف لطيف سماء: التوفيق؛ وله في جميع التعليقات والمباحث والموقوفات كتاب جليل بالأسانيد سماء: (تغليق التعليق) واختصره بلا أسانيد في آخر سماء: (التشويق إلى وصل المهم من التعليق).

قلت: فوقع في الصحيحين ما ليس على شرطهما من رواية أحاديث غير مسندة على ندره جدا في صحيح مسلم.

فَمَا كَانَ مِنْهُ بِصِبْغَةِ الْجَزْمِ، كَقَالَ، وَفَعَلَ، وَأَمَرَ، وَرَوَى، وَذَكَرَ فُلَانٌ، فَهُوَ مُحْكَمٌ بِصِحَّتِهِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَجِيزُ أَنْ يَجْزَمَ بِذَلِكَ عَنْهُ، إِلَّا وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ عَنْهُ، لَكِنْ لَا يُحْكَمُ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ مُطْلَقًا، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى النَّظَرِ فِيمَنْ أْبْرَزَ مِنْ رِجَالِهِ.

^{١٤} - وسيأتي بحثه تفصيلا فيما بعد .

^{١٥} - تدریب الراوی فی شرح تقریب النوای ٧٠/١ و ١١٥ . ١١٦ وما بعدها .

^{١٦} - تدریب الراوی فی شرح تقریب النوای ٧٠/١ . فما بعد

^{١٧} - أخرج مسلم في الصحيح ١٥٠/١ (٨٤٨) روى مسلم وروى الليث بن سعد عن جعفر بن زبيدة عن عبد الرحمن بن هُرْمُزٍ عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى نَخْلُنَا عَلَى أَبِي الْجَهْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصِّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ أَبُو الْجَهْمِ أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَنِي جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَزِدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَنْدِيهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ". وقد وصله أبو عوانة في مستخرجه رقم (٦٨٣).

أما ما ليس فيه جزمٌ، كبروى، ويذكر، ويحكي، ويُقال، وروي، وحكي عن فلان كذا قال ابن الصّلاح: أو في الباب عن النبي ﷺ فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه.

قال ابن الصّلاح^(١٨): لأنّ مثل هذه العبارات تُستعمل في الحديث الضّعيف أيضاً، فأشار بقوله أيضاً إلى أنّه زُيماً يُورد ذلك فيما هو صحيح، إمّا لكونه رواه بالمعنى، كقوله في الطب^(١٩): ويُذكر عن ابن عبّاس عن النبي ﷺ في الرقي بفاتحة الكتاب، فإنّه أسندهُ في موضع آخر بلفظ: أنّ نفرًا من الصّحابة مرّوا بحجبي فيه لديغ... فذكر الحديث في زقيتهم للرّجل بفاتحة الكتاب، وفيه: «إنّ أحقّ ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله»^(٢٠).

مراتب الصحيح:

قال الحافظ العراقي: "اعلم أنّ درجات الصحيح تتفاوت بحسب تمكّن الحديث من شروط الصحة، وعدم تمكّنه. وإنّ أصحّ كتب الحديث: البخاريّ ثم مسلم، كما تقدّم أنّه الصحيح.

وعلى هذا: فالصحيح ينقسم إلى سبعة أقسام:

أحدها: -وهو أصحّها- ما أخرجه البخاريّ ومسلم، وهو الذي يُعبر عنه أهل الحديث بقولهم: (متفقٌ عليه)^(٢١).

والثاني: ما أخرجه البخاريّ وحده.

والثالث: ما أخرجه مسلم وحده.

والرابع: ما هو على شرطهما ولم يخرجه واحدٌ منهما.

والخامس: ما هو على شرط البخاريّ وحده.

والسادس: ما هو على شرط مسلم وحده.

والسابع: ما هو صحيح عند غيرهما من الأئمة المعتمدين، وليس على شرط واحدٍ منهما^(٢٢).

١٨ - مقدمة ابن الصّلاح ص ٣. والنكت على ابن الصّلاح ١/٣٥٧. والتقييد والإيضاح للحافظ العراقي ١/٥.

١٩ - باب ٣٣ الرقي بفاتحة الكتاب.

٢٠ - أخرجه البخاري في الصحيح رقم (٥٧٣٧).

٢١ - ألف الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله أهم كتاب في ذلك وسماه اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان فيه أكثر من (١٩٠٠) حديث.

٢٢ - شرح التبصرة والتذكرة ١/٤٣.

ما هو شرط الشيخين؟

من المعلوم أن أنه لم ينص البخاري ولا مسلم على شرطهما في كتابيهما الصحيح ولا في أي مؤلف آخر لهما، وقد اجتهد العلماء أن يتعرفوا على شرطهما أو شرط أحدهما فيما جعلنا من أحاديث في كتابيهما، فظهر لهم من التتبع والاستقراء لأساليبيهما ما ظنه كل منهم أنه شرطهما أو شرط أحدهما.

قال النووي: "إن المراد بقولهم: على شرطهما أن يكون رجال إسناده في كتابيهما؛ لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما، ولا في غيرها". وقد أخذ هذا من ابن الصلاح، فإنه لما ذكر كتاب المستدرک للحاكم، قال: "إنه أودعه ما رآه على شرط الشيخين، وقد أخرجنا عن روايته في كتابيهما". وعلى هذا عمل ابن دقيق العيد، فإنه ينقل عن الحاكم تصحيحه لحديث على شرط البخاري مثلاً، ثم يعترض عليه بأن فيه فلاناً، ولم يُخرج له البخاري. وكذلك فعل الذهبي في "مختصر المستدرک". وليس ذلك منهم بجيد، فإن الحاكم صرح في حُطبة كتابه "المستدرک" بخلاف ما فهموه عنه، فقال: "وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواها ثقات، قد احتجَّ بمثلها الشيخان، أو أحدهما".

فقوله: بمثلها، أي: بمثل رواها، لا بهم أنفسهم. ويحتمل أن يُراد: بمثل تلك الأحاديث. وإنما يكون بمثلها إذا كانت بنفس رواها. وفيه نظر.

ما أدركه الأئمة من شرط الشيخين:

قال الحازمي رحمه الله في كتابه "شروط الأئمة الخمسة": "إن شرط البخاري أن يُخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه، ملازمةً طويلةً، وإنه قد يُخرج أحياناً عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة، لمن رَووا عنه، فلم يلزمهم إلا ملازمةً يسيرةً. وإن شرط مسلم أن يُخرج حديث هذه الطبقة الثانية، وقد يُخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح، إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه، كحماد بن سلمة في ثابت البناني، وأيوب".

وقد حاول الحافظ السيوطي توضيح ذلك في كتابه تدريب الراوي حيث قال:

ولتوضح ذلك بمثال: وهو أن تعلم أن أصحاب الرُّهري مثلاً على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت:

فمن كان في الطبقة الأولى: فهي الغاية في الصِّحة، وهو غاية قصد البخاري، كمالك، وابن عُيينة، ويونس، وعقيل، وجماعة.

والثانية: شاركت الأولى في العدالة، غير أنَّ الأولى جمعت بين الحِفظ والإِتقان وبين طول الملازمة للزُّهري، بحيث كان منهم من يُلازمه في السَّفَر، ويُلازمه في الحَضَر، كالليث بن سعد، والأوزاعي، والنُّعمان بن راشد، والثانية لم تُلازم الزُّهري إلا مُدَّة يَسيرة، فلم تُمارس حديثه، وكانوا في الإِتقان دون الطبقة الأولى، كجعفر بن بُرقان، وسفيان بن حُسين السُّلمي، وزمعة بن صالح المَكِّي، وهم شرط مسلم.

والثالثة: جماعة لزموا الزُّهري، مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنَّهم لم يَسلمُوا من غوائل الجرح، فهم بين الرَّد والقبُول كعمّالوية بن يحيى الصَّدي، وإسحاق بن يحيى الكلبي، والمثنى بن الصَّبَّاح، وهم شرط أبي داود، والنَّسائي.

والرابعة: قومٌ شاركوا الثَّالثة في الجرح، وتفردُوا بقلة مُمارستهم لحديث الزُّهري، لأنَّهم لم يُلازموه كثيراً، وهم شرط التِّرْمِذِي.

والخامسة: نفرٌ من الضُّعفاء والمجهولين لا يَجُوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يُخرج حديثهم إلاَّ على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود، فمن دُونه، فأما عند الشَّيخين فلا(٢٣).
معنى قولهم: " مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ":

إذا قال علماء الحديث عن حديث " متفق عليه " فمرادهم اتفاق الشَّيخين، أي اتفاق البخاري ومسلم على صحته، لا اتفاق الأمة إلا أن ابن الصلاح قد قال: " لكن اتفاق الأمة عليه لازمٌ من ذلك وحاصل معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول"(٢٤).

٢٣ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٨٢/١.

٢٤ - مقدمة ابن الصلاح ٤/١. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٨٣/١. تيسير مصطلح الحديث ص ٨.

من أمثلة كتب الصحيح: صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم:

أ - صحيح ابن خزيمة:

ألفه: الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمی النيسابوري ٢٢٣ - ٣١١ هـ (٢٥).

عدد أحاديثه:

وقد بلغنا منه ٣٠٧٩ حديثاً كما في طبعة المكتب الإسلامي، وهذا الموجود منه لا يكاد يبلغ ربعه. وكان قد رتبته على أبواب الفقه، ولم يتجاوز ما بلغنا منه كتاب المناسك، فلعله بلغ أربعة أضعاف ما وصلنا.

شرطه في الصحيح:

كان ابن خزيمة - رحمه الله - يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، إلا أنه ربما أورد

٢٥ - إمام محمد بن إسحاق بن خزيمة بن صالح بن بكر السلمی، أبو بكر النيسابوري، الشافعي الحافظ، الحجة، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، صاحب التصانيف. وُلِدَ: سنة ثلاث وعشرين ومائتين.

وَعُيِّنَ فِي حَدَاتِهِ بِالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ، حَتَّى صَارَ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي سَعَةِ الْعِلْمِ وَالِإِتْقَانِ.

قال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري: حَدَّثَنَا ابْنُ خُرَيْمَةَ، قَالَ: كُنْتُ إِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَصَيِّفَ الشَّيْءَ، أَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ مُسْتَخِيرًا حَتَّى يَفْتَحَ لِي، ثُمَّ أَبْتَدِي التَّصْنِيفَ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: إِنَّ اللَّهَ لَيَدْفَعُ الْبَلَاءَ عَنْ أَهْلِ هَذِهِ الْمَدِينَةِ لِمَكَانِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ. وقال الحاكم: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، سَمِعْتُ ابْنَ خُرَيْمَةَ وَسُئِلَ: مِنْ أَيْنَ أُوتِيَتْ الْعِلْمُ؟ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَاءٌ زَمَزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ)، وَإِنِّي لَمَّا شَرِبْتُ، سَأَلْتُ اللَّهَ عِلْمًا نَافِعًا.

قال الحافظ أبو علي النيسابوري: لَمْ أَرِ أَحَدًا مِثْلَ ابْنِ خُرَيْمَةَ.

وقال أبو علي الحافظ: كَانَ ابْنُ خُرَيْمَةَ يَحْفَظُ الْفَقْهِيَّاتِ مِنْ حَدِيثِهِ كَمَا يَحْفَظُ الْقَارِئُ الشُّورَةَ.

وقال ابن حبان: قَالَ: مَا رَأَيْتُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَنْ يَحْفَظُ صِنَاعَةَ السُّنَنِ، وَيَحْفَظُ أَلْفَاظَهَا الصَّحَاحَ وَزِيَادَاتِهَا حَتَّى كَأَنَّ السُّنَانَ كُلَّهَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ خُرَيْمَةَ فَقَطْ.

حكى أبو بشر القطان، قال: رَأَى جَارَ لِابْنِ خُرَيْمَةَ - مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - كَأَنَّ لَوْحًا عَلَيْهِ صُورَةُ نَبِيِّنَا ﷺ وَابْنُ خُرَيْمَةَ يَصْفُلُهُ. فَقَالَ الْمَعْبَرُ: هَذَا رَجُلٌ يُحْيِي سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وقال يحيى بن محمد العنبري: سَمِعْتُ ابْنَ خُرَيْمَةَ يَقُولُ: لَيْسَ لِأَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلٌ إِذَا صَحَّ الْخَبَرُ.

قال الحاكم: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ بْنِ هَابِي، سَمِعْتُ ابْنَ خُرَيْمَةَ يَقُولُ: مَنْ لَمْ يُعَرَّ بِأَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ قَدْ اسْتَوَى فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتِهِ، فَهُوَ كَافِرٌ حَلَّالٌ لِلدَّمِ، وَكَانَ مَالُهُ فَيْئًا.

توفي رحمه الله: فِي ثَانِي ذِي الْقَعْدَةِ، سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ، عَاشَ تِسْعًا وَتَمَانِينَ سَنَةً. راجع: سير أعلام النبلاء ٣٦٦/١٤ -

أحاديث لم يصححها، فتخرج عن شرطه كما أنه حسن أحاديث اختلف في رواها جرّاً وتعديلاً، فنقبل قوله من حيث الجملة،
وكتاب ابن خزيمة الصحيح يلي الصحيحين من حيث الترتيب، وهو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه رحمه الله.

ب - صحيح ابن حبان (٢٦):

ألفه: الإمام، مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ بْنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيَّ، الحَافِظُ، المِجَوِّدُ، شَيْخُ خُرَاسَانَ، أَبُو حَاتِمٍ. وهو تلميذ ابن خزيمة رحمهما الله أجمعين ٢٧٣ - ٣٥٤ هـ. كان إمام عصره بلا منازع مثلما كان شيخه.

عدد أحاديثه:

بلغ عدد أحاديث صحيح ابن حبان (٧٤٩١) حسب طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط ومن معه.

شرطه في الصحيح:

قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ: شَرَطْنَا فِي نَقْلِهِ مَا أُوْدِعْنَاهُ فِي كِتَابِنَا أَلَّا نَحْتَجَّ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ شَيْخٍ فِيهِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:

٢٦ - مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ بْنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيَّ الإِمَامُ، العَلَامَةُ، الحَافِظُ، المِجَوِّدُ، شَيْخُ خُرَاسَانَ، أَبُو حَاتِمٍ، مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَبَّانَ بْنِ مُعَاذِ بْنِ مَعْبُدِ بْنِ سَهَيْدِ بْنِ هَدِيَّةِ بْنِ مَرَّةِ بْنِ سَعْدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَرَّةِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَارِمِ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ مَنَاءَ بْنِ تَمِيمِ التَّمِيمِيَّ الدَّارِمِيُّ البُسْتِيُّ، صَاحِبُ الكُتُبِ المَشْهُورَةِ. وُلِدَ سَنَةَ بَضْعِ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

قَالَ أَبُو سَعْدِ الإِدْرِيْسِيُّ: كَانَ عَلَى قِضَاءِ سَمَرْقَنْدَ زَمَانًا، وَكَانَ مِنْ فُقَهَاءِ الدِّينِ، وَحَفَاطِ الأَثَارِ، عَالِمًا بِالطَّبِّ، وَبِالنُّجُومِ، وَفُنُونِ العِلْمِ.

صَنَّفَ المُسْنَدَ الصَّحِيحَ، يُعْنِي بِهِ: كِتَابَ (الأَنْوَاعِ وَالنَّقَاسِمِ)، وَكِتَابَ (التَّارِيخِ)، وَكِتَابَ (الصُّعْفَاءِ)، وَفَقَّهَ النَّاسَ بِسَمَرْقَنْدَ. وَقَالَ الحَاكِمُ: كَانَ ابْنُ حَبَّانَ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ فِي الفِقْهِ، وَاللُّغَةِ، وَالحَدِيثِ، وَالعِظَمِ، وَمِنْ عِقْلَاءِ الرِّجَالِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ: كَانَ ابْنُ حَبَّانَ بَقَّةً نَبِيلاً فَهْمًا.

قَالَ ابْنُ حَبَّانَ فِي أَتْيَاءِ كِتَابِ (الأَنْوَاعِ): لَعَلْنَا قَدْ كَتَبْنَا عَنْ أَكْثَرِ مِنَ أَلْفِي شَيْخٍ.

قُلْتُ: كَذَا فَلتكن الهمم، هَذَا مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الفِقْهِ، وَالعَرَبِيَّةِ، وَالفَضَائِلِ البَاهِرَةِ، وَكَثْرَةِ النَّصَائِنِيفِ.

نُوفِي ابْنُ حَبَّانَ بِسِجِسْتَانَ بِمَدِينَةِ بُسْتِ فِي شَوَالِ سَنَةِ أَرْبَعِ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ، وَهُوَ فِي عَشْرِ الثَّمَانِينَ رَاجِعٌ: سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ

- الأول: العَدَالَةُ فِي الدِّينِ بِالسِّرِّ الْجَمِيلِ.
الثَّانِي: الصِّدْقُ فِي الْحَدِيثِ بِالشُّهْرَةِ فِيهِ.
الثَّالِثُ: الْعَقْلُ بِمَا يُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ.
الرَّابِعُ: الْعِلْمُ بِمَا يَحِيلُ الْمَعْنَى مِنْ مَعَانِي مَا رَوَى.
الخَامِسُ: تَحْرِيْبُ خَبْرُهُ مِنَ التَّنْذِيْسِ.
فَمَنْ جَمَعَ الْحِصَالَ الْخَمْسَ احْتَجَجْنَا بِهِ.

تبويه:

كتاب ابن حبان ذا ترتيب مُخْتَرَع، فليس مرتباً على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا أسماه "التقاسيم والأنواع" والكشف على الحديث من كتابه هذا عَسِرَ جداً، وقد أعاد ترتيبه على الأبواب الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان المتوفي سنة ٧٣٩هـ وسمى ترتيبه "الإحسان في تقريب ابن حبان" وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وأما صحيح ابن حبان فمفقود، لم يبق منه إلا جزءاً واحداً هو الذي أخرجه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله. ويمتاز كتابه بدقة عناوينه وشمولها، وشرحه لما غمض من السنة وما أشكل منها، وترجمته لبعض الرواة، وذكره الناسخ والمنسوخ.

صحة أحاديثه:

وأحاديثه تدور بين الصحيح والحسن، ولا يخلو من الضعيف وله طبعتان: الأولى دون تحقيق، والثانية التي قام بتخريجها والتعليق عليها الشيخ المحقق شعيب الأرنؤوط، وتمتاز هذه الطبعة بأنها الأولى من نوعها في تخريج الكتاب والتعليق عليه، وفيها دراسة تامة لكل رجال أسانيده بشكل دقيق، والتخريج المفصل المسهب لكل أحاديثه، مع التعليق الدقيق عليها مما لا يستغني عنه طالب علم ولا عالم.

ج - مستدرك الحاكم:

ألفه أبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدُونِهِ الْإِمَامِ، الْحَافِظِ (٢٧).

عدد أحاديثه:

وعدد أحاديثه ٨٨٠٣ أحاديث حسب طبعة محمد عبد القادر عطا.

شرطه في كتابه:

وقد استدرك فيه الحاكم على الشيخين أحاديث على شرطهما أو شرط أحدهما، أو صحيحة وليست على شرط أحدهما، وقد انتقده من جاء بعده، بأنه لم يوفّ بشرطه، فأدرج في كتابه ما ليس صحيحاً، بل حكموا على بعضها بالوضع قال الحافظ الذهبي: "وَسَمِعْتُ الْمُظَفَّرَ بْنَ حَمْرَةَ بَجُرْجَانَ، سَمِعْتُ أَبَا سَعْدِ الْمَالِينِيَّ يَقُولُ: طَالَعْتُ كِتَابَ الْمُسْتَدْرِكِ عَلَى الشَّيْخَيْنِ، الَّذِي صَنَفَهُ الْحَاكِمُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، فَلَمْ أَرَ فِيهِ حَدِيثًا عَلَى شَرْطِهِمَا" (٢٨).

وقد قام الإمام الذهبي بتلخيصه والحكم على أحاديثه وقد صحح أكثره، وضعف أحاديث (٢٩)، وحكم على أحاديث بالوضع. بل أفرد رسالة للموضوع فيها اثنان وعشرون حديثاً موضوعاً. وهذا مما يعيب على الحاكم الذي ادعى أن استدرك على الشيخين، فكان من ضمن ما استدرك الضعيف والمكذوب!! وليكن معلوماً

٢٧ - الْحَاكِمُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدُونِهِ الْإِمَامِ، الْحَافِظُ، النَّاقِذُ، الْعَلَامَةُ، شَيْخُ الْمُحَدِّثِينَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْبَيْعِ الصَّبِيِّ، الطَّهْمَانِيُّ، النَّيْسَابُورِيُّ، الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ النَّصَائِفِ. مَوْلَدُهُ: سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، بِنَيْسَابُورَ. وَصَنَّفَ وَخَرَجَ، وَجَرَحَ وَعَدَلَ، وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ، وَكَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ عَلَى تَشْيِيعِ قَلِيلٍ فِيهِ.

قال الخطيب البغدادي: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْبَيْعِ الْحَاكِمِ بَقَّةً، أَوَّلَ سَمَاعِهِ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَكَانَ يَمِيلُ إِلَى التَّشْيِيعِ، وَعَنْ عَبْدِ الْغَافِرِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هُوَ إِمَامٌ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِ، الْعَارِفُ بِهِ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ، قَالَ أَبُو حَازِمٍ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَبْدُوبِيُّ الْحَافِظُ: سَمِعْتُ الْحَاكِمَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِمَامَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِ يَقُولُ: شَرِبْتُ مَاءَ زَمْرَمَ، وَسَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنِي حُسْنَ التَّصْنِيفِ.

قال ابن طاهر: سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ عَلِيٍّ الْحَافِظَ عَنْ أَرْبَعَةٍ تَعَاصَرُوا: أَيُّهُمْ أَحْفَظُ؟ قَالَ: مَنْ؟ قُلْتُ: الدَّارِقُطْنِيُّ، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ، وَابْنُ مَنْدَةَ، وَالْحَاكِمِ.

فَقَالَ: أَمَّا الدَّارِقُطْنِيُّ فَأَعْلَمُهُمْ بِالْعِلَلِ، وَأَمَّا عَبْدُ الْغَنِيِّ فَأَعْلَمُهُمُ بِالْأَنْسَابِ، وَأَمَّا ابْنُ مَنْدَةَ فَأَكْثَرُهُمْ حَدِيثًا مَعَ مَعْرِفَةٍ تَامَةٍ، وَأَمَّا الْحَاكِمُ فَأَحْسَنُهُمْ تَصْنِيفًا.

رَوَى أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ: أَنَّ الْحَاكِمَ دَخَلَ الْحَمَّامَ، فَأَغْتَسَلَ، وَخَرَجَ، وَقَالَ: آه، وَقَبِضْتُ رُوحَهُ وَهُوَ مُتَرَتِّرٌ لَمْ يَلْبَسْ قَمِيصَهُ بَعْدَ، وَدُفِنَ بَعْدَ الْعَصْرِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وَصَلَّى عَلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ الْحَبِيرِيُّ، وَذَلِكَ سَنَةَ أَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسٍ.

٢٨ - سير أعلام النبلاء ١٧/١٧-١٨٤ (١٠٠)

٢٩ - انظر مثلاً: ٤١٥/٤ و ١٣٢/٣ و ٣١٦/٢ و ٣٧ و ١٠٢/٤ و ١٢٧/٣ و ١٠٣ و ٢٢٢/٤ و ٣١٧ و ١٤/٣ و ١٢٩ و ٥٦٨/٣ و ٣٠٠/٢ و ٣٧١ و ٥٦٦/١ و ١٤/٣ و ١٥ و ٣٦٨/٤ و ١٢٤/٣.

أن ليس كل ما كتبه الذهبي في التعليق هو تمام ما أراد بل كثير مما كتبه مسودة لم يتمها، ولذلك فالذي يزعم أن حديثًا صححه الحاكم ووافقه الذهبي واهم في أكثر ما يقول. وللكتاب طبعة هندية شهيرة بغير تحقيق، وثانية أخرجتها دار الكتب العلمية وهي مرقمة وعليها تعليقات، وفيها أخطاء كثيرة، وهناك طبعة ثالثة للشيخ مقبل الوداعي أعانه فيها تلاميذه، وأخرى لم أقف عليها. وقد ألفت بحثًا مطولاً عن الكذابين والمتهمين بالكذب في المستدرک نشرته ٢٠٠٦م. والمستدرک بحاجة لتخريج كامل لأحاديثه دون تشدد مع ضبط للرجال والنص، وشرح الغريب.

- المُسْتَخْرَجَاتُ عَلَى الصَّحِيحِينَ (٣٠):

أ - موضوع المستخرج:

هو أن يأتي المصنّف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.

ب - أشهر المستخرجات على الصحيحين (٣١):

١- المستخرج لأبي بكر الإسماعيلي على صحيح البخاري

ألفه: أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْإِمَامِ، الْحَافِظُ، الْحَجَّةُ، الْفَقِيهُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ (٣٢)

٢٠ - لا يختص المُستخرج بالصَّحِيحِينَ، فقد استخرج مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعِينٍ عَلَى «سُنَنِ» أَبِي دَاوُدَ، وَأَبُو عَلِي الطُّوسِي عَلَى التِّرْمِذِيِّ، وَأَبُو نُعَيْمٍ عَلَى التَّوْحِيدِ لِابْنِ خُزَيْمَةَ، وَأَمَلَى الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ الْعِرَاقِيُّ عَلَى «المستدرک» مُسْتَخْرَجًا لَمْ يُكْمَلْ. راجع: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٧٠/١.

٢١ - قواعد التحديث للقاسمي ص ٢٢٩. وفتح المغيبي بشرح ألفية الحديث ٣٢/١.

٢٢ - أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْعَبَّاسِ الْجُرْجَانِيُّ الْإِسْمَاعِيلِيُّ الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ (الصَّحِيحِ)، وَشَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ. وَلَدَ فِي سَنَةِ سَنَعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

كان ذا شأن عظيم في الرواية حتى قَالَ حَمْرَةُ السَّهْمِي: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْحَافِظَ بِالْبَصْرَةِ يَقُولُ: كَانَ الْوَالِدُ لِلشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَصْنِفَ لِنَفْسِهِ سُنَنًا وَيَخْتَارَ وَيَجْتَهِدَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ لِكثْرَةِ مَا كَتَبَ، وَلِعِزَّازَةِ عِلْمِهِ وَفَهْمِهِ وَجَلَّالَتِهِ، وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَقَيَّدَ بِكِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ فَإِنَّهُ كَانَ أَجَلَ مِنْ أَنْ يَتَّبِعَ غَيْرَهُ، أَوْ كَمَا قَالَ.

٢- المستخرج لأبي عوانة الإسفراييني على صحيح مسلم

ألفه: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإمام، الحافظ الكبير^(٣٣) وهو مطبوع بلغ عدد أحاديث مستخرج أبي عوانة ٧٠٤١ حديثاً، تدور كلها تقريباً بين الصحيح والحسن بشقيه، وفيها فوائد نادرة وقيمة.

٣- المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني على الصحيحين:

ألفه: أبو نعيم المهراني أحمد بن عبد الله بن أحمد الإمام، الحافظ، الثقة، العلامة، شيخ الإسلام، صاحب الحلية، وغيرها. ألف مستخرجاً على صحيح البخاري، وآخر على صحيح مسلم، وعدد

قال الحاكم: كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، ولا خلاف بين العلماء من الفريقين وعقلائهم في أبي بكر.

عن حمزة بن يوسف، أخبرنا أبو بكر الإسماعيلي، قال: أعلموا - رحمكم الله - أن مذاهب أهل الحديث الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله، وما صحّت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معدل عن ذلك. ويعتقدون بأن الله مدعو بأسمائه الحسنى، وموصوف بصفاته التي وصفت بها نفسه، ووصفه بها نبيه، خلق آدم بيديه، ويدها مئسوطتان بلا اعتقاد كفيف، واستوى على العرش بلا كفيف، وذكر سائر الاعتقاد.

قال حمزة: مات أبو بكر في غرة رجب سنة إحدى وتسعين وثلاث مائة، عن أربع وتسعين سنة^١ راجع: سير أعلام النبلاء ٢٩٤/١٦-٢٩٧.

٣٣ - أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري الأصل، الإسفراييني، صاحب المسند الصحيح؛ الذي خرجه على (صحيح مسلم)، وزاد أحاديث قليلة في أواخر الأبواب. مولده: بعد الثلاثين ومائتين.

وسمى: بالحرّمين، والشام، ومصر، واليمن، والنعمور، والعراق، والجزيرة، وخراسان، وفارس، وأصبهان.

وأكثر الترحال، وبرغ في هذا الشأن، وبد الأقران. وكان - رحمه الله - أول من أدخل إسفرايين مذهب الشافعي وكتبه، حملها على الربيع المرادي، والمزني.

قال أبو عبد الله الحاكم: أبو عوانة من علماء الحديث وأئمتهم، سمعت ابنه محمداً يقول: إنه توفي سنة ست عشرة وثلاث مائة.

راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤١٨/١٤-٤٢٣

٣٤ - أبو نعيم المهراني أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، الصوفي، الأحول، سبط الزاهد محمد بن يوسف النبأ، وصاحب الحلية. ولد: سنة ست وثلاثين وثلاث مائة.

وكان حافظاً مبرزاً عالي الإسناد، تقد في الدنيا بشيء كثير من العوالي، وهاجر إلى لقبه الحافظ.

قال أبو محمد السمرقندي: سمعت أبا بكر الخطيب يقول: لم أر أحداً أطلق عليه اسم الحفظ - يعني في زمنه - غير رجلين؛ أبو نعيم الأصبهاني وأبو حازم العبدي.

قال أحمد بن محمد بن مردويه: كان أبو نعيم في وقته مرحولاً إليه، ولم يكن في أفق من الآفاق أسند ولا أحفظ منه، كان حافظ الدنيا قد اجتمعوا عنده، فكان كل يوم نوبة واحد منهم يقرأ ما يريد إلى قريب الظهر، فإذا قام إلى داره، رُبما كان يُقرأ عليه في الطريق جزء، وكان لا يضر، لم يكن له غداء سوى التصنيف والتسميع.

أحاديثه حوالي (٣٥١٦) حديثاً، وقد طبع طبعته دار الكتب العلمية في بيروت ببلناب سنة ١٤١٧ هـ —
١٩٩٦ م.

ج - هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ ؟

للحقيقة أنه لم يلتزم مصنّفو المستخرجات موافقتهما في الألفاظ، لأنهم إنما يروون الأحاديث بالألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ. ومن المهم أن أنبه على ما يرويه الإمامان البيهقي والبغوي في تصانيفهم المستقلة وشبههما قائلين: " رواه البخاري " أو " رواه مسلم " فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من قولهم " رواه البخاري ومسلم " أنهما رويأ أصله. مما سمعاهم من شيوخهم لا ما يرويه البخاري أو مسلم بلفظه مثل ما رواه أبو عوانة في مستخرجه بسنده من حديث ابن بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «لَا وَجَدْتُهُ إِلَّا بُيَيْتَ الْمَسَاجِدِ قَالَ ابْنُ أَبِي مَعْشَرٍ: إِنَّمَا بُيَيْتَ الْمَسَاجِدِ لِمَا بُيَيْتَ لَهُ» (٣٥). وهو في صحيح مسلم... عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «لَا وَجَدْت. إِنَّمَا بُيَيْتَ الْمَسَاجِدِ لِمَا بُيَيْتَ لَهُ» (٣٦). وعند مسلم أيضاً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «لَا وَجَدْت. إِنَّمَا بُيَيْتَ الْمَسَاجِدِ لِمَا بُيَيْتَ لَهُ» (٣٧).

فلو تأملت رواية أبي عوانة وما رواه مسلم فهو نحوه لا أنه بلفظه، ولكن هذا ما سمعه أبو عوانة من شيوخه، لا ما رواه مسلم عن شيوخه.

د - هل يجوز أن نقل حديثاً من المستخرجات ونعزوه إلي من استخرجوا عليه؟

قَالَ حَمْرَةُ بِنْتُ الْعَبَّاسِ الْعَلَوِيُّ: كَانَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: بَقِيَ أَبُو نُعَيْمٍ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً بِلَا نَظِيرٍ، لَا يُوجَدُ شَرْقاً وَلَا غَرْباً أَعْلَى مِنْهُ إِسْنَاداً، وَلَا أَحَقُّ مِنْهُ.
وَكَانُوا يَقُولُونَ: لَمَّا صَنَّفَ كِتَابَ (الْحِلْيَةِ) حُمِلَ الْكِتَابُ إِلَى نَيْسَابُورَ خَالَ حَيَاتِهِ، فَاشْتَرَوْهُ بِأَرْبَعِ مِائَةِ دِينَارٍ.
مَاتَ أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ: فِي الْعِشْرِينَ مِنَ الْمَحْرَمِ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ وَلَهُ أَرْبَعٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً. رَاجِع: سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٧/٤٥٥ - ٤٦٤.

٣٥ - مستدرک أبي عوانة ٢٠٣/١ (٩٤٩)

٣٦ - أخرجه مسلم في الصحيح (١٢٩٠)

٣٧ - أخرجه مسلم في الصحيح رقم (١٢٩١) وراجع الحديث بعده برقم ١٩٩٢.

بعدهما رأينا في مثال ما استخرجه أبو عوانة على صحيح مسلم رغم روايات مسلم المتعددة ندرك أنه لا تطابق بين الرواية التي رواها أبو عوانة وروايات مسلم -ورغم تقاربها جدًا في اللفظ- فإنه فلا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرجات أو الكتب المذكورة آنفًا حديثًا ويقول رواه البخاري أو رواه مسلم إلا أن يقابل الحديث بروايتهما فما تطابق مع روايتهما يقول رواه بلفظه، وما لم يتطابق فمن الممكن أن يقال بنحوه، أو أن أصله في الصحيح، ونحو ذلك، وإلا فلا يجوز عزوه لهما أو لأحدهما.

هـ) فوائد المستخرجات على الصحيحين:

للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة، ذكرها السيوطي في تدریب الراوي وهذه أهمها:

١- **علو الإسناد:** لأنَّ مُصنِّفَ المُستخرج، لو رَوَى حديثًا مثلاً من طريق البُخاري، لوقع أنزلَ من الطَّرِيق الَّذِي رواه به في المُستخرج، مثاله: أنَّ أبا نُعيم لو رَوَى حديثًا عن عبد الرزاق من طريق البُخاري أو مسلم، لم يصل إليه إلاَّ بأربعة رجال، لكن إذا رواه عن طريق الطَّبراني عن إبراهيم الدَّبري عن عبد الرزاق، كان بينه وبينه راويان فقط، وكذا لو روى حديثًا في «مسند» الطَّيَّالسي من طريق مسلم، كان بينه وبينه أربعة، شيخان بينه وبين مُسلم، ومسلم وشيخه، وإذا رواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنه، وصلَ باثنين كذلك.

٢- **زيادة قدر الصَّحيح،** فإن تلك الزيادات صحيحة لكونها بإسنادهما.

قلت وهذا فيه تفصيل: قال الحافظ ابن حجر: هذا مُسلَّمٌ في الرَّجُل الَّذِي التقى فيه إسناد المُستخرج، وإسناد مُصنِّفِ الأصل، وفيمن بعده، وأمَّا من بين المُستخرج وبين ذلك الرَّجُل فيحتاج إلى نقد، لأنَّ المُستخرج لم يلتزم الصَّحَّة في ذلك، وإمَّا جُلُّ قَصْدِهِ العُلُو، فإنَّ حصلَ وقع على غرضه، فإن كان مع ذلك صحيحًا، أو فيه زيادة، فزيادة حُسنٍ حصلت اتِّفاقًا، وإلاَّ فليس ذلك هِمَّتَهُ" (٣٨).

قال بعض أهل الأثر: قد وقع في مستخرج أبي عوانة أحاديث كثيرة زائدة على أصله، وفيها الصحيح والحسن بل الضعيف أيضا - ولكن بندرة -، فينبغي التحرز في الحكم عليها أيضًا" (٣٩).

٣٨ - تدریب الراوي في شرح تقریب النووي ٦٨/١ .

٣٩ - فتح المغيِّث بشرح ألفية الحديث ٣١/١ .

أما ما وقع فيه وفي غيره من المستخرجات على الصحيحين من زيادة في أحاديثهما أو تنمة لمحدوف أو نحو ذلك فهي صحيحة لكن مع وجود الصفات المشتركة في الصحيح فيما بين صاحب المستخرج والراوي الذي اجتمع فيه هو وصاحب الأصل.

٣- **القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة**، ذكره ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم وذلك بأن يضم المستخرج شخصاً آخر فأكثر مع الذي حدّث مُصنّف الصّحيح عنه، وربّما ساق له طرقاً أخرى إلى الصّحابي بعد فراغه من استخراجها، كما يصنع أبو عوانة.

٤- **إثبات رواية المختلط قبل اختلاطه**: أن يكون مُصنّف الصّحيح، روى عمّن اختلط ولم يُبين، هل سَمِعَ ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده، فيبينه المستخرج، إمّا تصريحاً أو بأن يرويه عنه من طريق ممن لم يسمع منه إلاّ قبل الاختلاط.

٥- **إثبات تصريح المدلس بالسماع**: أن يروي في الصّحيح عن مُدلسٍ بالنعنة، فيرويه المستخرج بالتّصريح بالسماع.

فهاتان فائدتان جليلتان، وإن كُنّا لا نتوقف في صحّة ما روي في الصّحيح من ذلك غير مبين، ونقول: لو لم يطلع مُصنّفه على أنّه روى عنه قبل الاختلاط، وأن المدلس سمع لم يخرج. فقد سأل السُّبكي المزي: هل وُجِدَ لكلّ ما رَوِيَهُ بالنعنة طرق مُصرّح فيها بالتّحديث؟ فقال: كثير من ذلك لم يُوجد، وما يسعنا إلاّ تحسين الظنّ.

٦- **تبيين المهمل**: أن يروي عن مُبهم، كحدّثنا فلان، أو رجل، أو فلان، أو غيره، أو غير واحد، فيُعَيِّنُهُ المستخرج ذاكراً اسمه أو صفته التي بها يعرف ونحو ذلك.

٧- **تبيين المهمل**: أن يروي عن مُهمل، كمحمّد من غير ذكر ما يُميّزه، عن غيره من المحمّدين، ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يُشاركه في الاسم، فيميّزه المستخرج.

قال شيخ الإسلام: وكل علة أعلَّ بها حديث في أحد «الصَّحِيحِينَ» جاءت رِوَاية المستخرج سالمة منها، فهي من فوائده، وذلك كثير جدًّا^(٤٠).

هل يشترطُ في الصحيح أن يكون عزيزاً؟

قال الحافظ ابن حجر: "وليسَ شَرْطاً للصَّحِيح؛ خِلافاً لمن زَعَمَهُ، وهو أبو عَلِيٍّ الجَبَّائِيُّ مِنَ المَعْتَزِلَةِ^(٤١)، وإليه يُومئُ كِلامُ الحَاكِمِ أَبِي عبدِ اللَّهِ فِي (علوم الحديث) حيثُ قال: الصَّحِيحُ أَنْ يَرُوِيَهُ الصَّحَابِيُّ الرِّزَالِيُّ عَنْهُ اسْمُ الجَهَالَةِ؛ بَأَنَّ يَكُونُ لَهُ رَاوِيَانِ، ثُمَّ يَتَدَاوَلُهُ أَهْلُ الحَدِيثِ إِلَى وَقْتِنَا كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ. وهذا ما صرح به القاضي أبو بكر بن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري، وأجاب عما أُوردَ عليه من ذلك بجوابٍ فيه نظر؛ لأنَّهُ قال: فَإِنْ قِيلَ: حَدِيثُ (إنما الأعمال بالنيات) فَرَدُّ؛ لم يَرُوهُ عَنْ عُمَرَ إِلَّا عُلَمَةً! قال قُلْنَا: قَدْ خَطَبَ بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى المِنْبَرِ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ، فَلَوْلَا أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهُ لَأُنْكروه! كذا قال!

وَعُقِبَ (عليه) بَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِمْ سَكَتُوا عَنْهُ أَنْ يَكُونُوا سَمِعُوهُ مِنْ غَيْرِهِ، وبأنَّ هذا لو سَلِمَ فِي عُمَرَ مُنْعَ فِي تَفَرُّدِ عُلَمَاءَ عَنْهُ، ثُمَّ تَفَرُّدِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبراهيمَ بِهِ عَنْ عُلَمَاءَ، ثُمَّ تَفَرُّدِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ؛ عَلَى ما هُوَ الصَّحِيحُ المَعْرُوفُ عِنْدَ المِجَدِّثِينَ.

وقَدْ وَرَدَتْ لَهُمُ مُتَابَعَاتٌ لَا يُعْتَبَرُ بِهَا لِضَعْفِهَا وَكَذا لَا نُسَلِّمُ جَوَابَهُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ عُمَرَ رضي الله عنه قال ابن رُشَيْدٍ: وَلَقَدْ كانَ يَكْفِي القاضِي فِي بَطْلانِ ما ادَّعى أَنَّهُ شَرْطُ البُخاريِّ أَوَّلَ حَدِيثِ مَدكورِ فِيهِ. أَهـ. وادَّعى ابنُ جَبَّانٍ نَقِيضَ دَعْوَاهُ، فقال: إِنَّ رِوَايَةَ اثْنَيْنِ عَنِ اثْنَيْنِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ لَا تُوجَدُ أَصلاً. قُلْتُ: إِنْ أَرادَ بِهِ أَنْ رِوَايَةَ اثْنَيْنِ فَقَطُّ عَنِ اثْنَيْنِ فَقَطُّ لَا تُوجَدُ أَصلاً؛ فِيمَكِنْ أَنْ يُسَلَّمَ.

^{٤٠} - راجع في هذا: مقدمة ابن الصلاح ٣/١. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث ص ١. قواعد التحديث للقاسمي ص ٨٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٦٨/١.

^{٤١} - هو محمد بن عبد الوهاب أبو علي المعروف بالجبائي، ٢٣٥-٣٠٣هـ، أحد أئمة المعتزلة، وإليه تُنسب فرقة الجبائية منهم.